انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Corona (Covid 19) pandemic repercussions for small and medium enterprises activity in Algeria.

د. بن عديدة نبيل
أستاذ محاضر أ كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مستغانم الجزائر
n.benadida@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/05/05 **تاريخ القبول: 2020/07/26** **تاريخ النشر: 2020/08/15**

الملخص:

إن جائحة كورونا كوفيد 19 كان لها الأثر السلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم الذي انتشر فيه هذا الوباء، على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر اقتصادها كثيرا بجائحة كورونا.

وتأت في مقدمة المؤسسات الاقتصادية المتضررة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت كثيرا بهذه الأزمة الصحية نتيجة تفشي وباء كورونا، مما انعكس سلبا على مواردها المالية وعلى التسيير العادي لنشاطها.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا -كوفيد 19- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- النشاط التجاري- الاقتصاد – الانعكاسات.

Abstract:

The Corona Covid 19 pandemic had a negative impact on most sectors, especially the economic sector, which was severely affected in all countries of the world in which the epidemic spread, similar to the Algerian state whose economy was affected greatly by the Corona pandemic.

At the forefront of the affected economic institutions are the small and medium enterprises that were greatly affected by this health crisis as a result of the Corona pandemic, which negatively affected their financial resources and the normal conduct of their activities.

Key words: *Corona pandemic - Covid 19 - Small and Medium Enterprises - Business Activity - Economy - Implications.*

المؤلف المرسل: بن عديدة نبيل ، الإيميل: *n.benadida@yahoo.fr*

مقدمة:

يعد موضوع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تكتسي أهمية بالغة في التنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي لدى غالبية دول العالم، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية.

ولذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وحاجة هذه الدول المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، وبالتالي عملت معظم الدول النامية على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل، فلقد ساهمت هذه المؤسسات مثلا في الفليبين بإنشاء 74 %فرص العمل، 63 %في تنزانيا، 88 %في إندونيسيا و 58 %في الهند.

ونظرا لأهمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول على غرار الدولة الجزائرية فإنها على غرار باقي المؤسسات والشركات التجارية الأخرى تأثرت **بجائحة كورونا**[1]، هذا الفيروس الذي هز معظم دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الذي أحدث ثورة تكنولوجية هائلة، إيطاليا وألمانيا وانجلترا وغيرها من الدول، الأمر الذي جعلنا نتطرق إلى هذا الموضوع وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها وتأثيرها على اقتصاد الدولة، كما أنه بين أهداف دراسة هذا الموضوع هو إظهار مدى تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجائحة كوفيد 19 ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة لاستمرار هاته المؤسسات وتفادي غلقها وبالنتيجة عدم تسريح العمال.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع لتحقيق الأهداف المرجوة اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والإستشهاد بالبيانات.

وقبل تحليل الموضوع والتفصيل في عناصره نطرح الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات جائحة كورونا على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ولتحليل هذه الإشكالية اعتمدنا في دراسة هذه الورقة البحثية على مبحثين تناولنا في **المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الإقتصاد الوطني** أما **المبحث الثاني** تناولنا فيه **انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

المبحث الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الإقتصاد الوطني

ينبغي قبل دراسة انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التطرق إلى **تعريفها (المطلب الأول)** ثم التطرق إلى **دورها في الاقتصاد الوطني (المطلب الثاني).**

[1] إن فيروس كورونا ظهر لأول مرة في شهر ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بالصين ثم انتشر في باقي دول العالم على غرار الدولة الجزائرية، ولقد صرحت منظمة الصحة العالمية على لسان مديرها العام تيدروس أدهانوم غيبريسوس في مارس 2020 بكونه وباء عالمي وهو يعد جائحة عالمية، لأنه انتشر في كافة أرجاء العالم وضعفت السيطرة عليه، لمزيد من التفاصيل حول هذه الجائحة أنظر موقع: https//ar.m.wikipedia.org

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسـ□ة، لذلك سنقوم بالتركيز على أهمها بدءا بتعريفها من طرف **الإتـ□اد الأوروبي (أ) وكذا البنك الدولي (ب) و أيضا لجنة الأمم المتـ□دة للتنمية الصناعية في الدول النامية (ج)** ثم تقوم بتعريفها وفقا لما جاء به **التشريع الجزائري (د).**

(أ) تعريف الاتـ□اد الأوروبي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسـ□ة" بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا تشغل على الأكثر 250 شخصا،لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو،أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو [1].

(ب) تعريف البنك الدولي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسـ□ة بين ثلاثة أنواع وهي كالتالي:1- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين وإجمالي أ □ولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلـك حجم المبيعـات السنويـة لا يتعدى 100.000دولار أمريكي. **02- المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضـم أقـل من 50 موظفـا وكل من أ □ولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.**03- المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيـها أقـل من 300 عامل، وبالنسبـة لكل من أ □ولها وحجـم المبيعـات السنويـة لا يفوق15 مليون دولار أمريكي [2].

(ج) تعريف لجنة الأمم المتـ□دة للتنمية الصناعية في الدول النامية للمؤسسـة الصغيـرة والمتوسطـة: تعـرف المؤسسـات الصغيرة و المتوسـ□ة في **الدول النامية** من 15إلى 19 عامل تعتبر مؤسسة □غيرة، و من 20 إلى 90 عامل تعتبر مؤسسة متوسـ□ة، و أكثر من 100 عامل تعد مؤسسة كبيرة[3].

أما بالنسبة **للدول الصناعية** من 05 إلى 99 عامل تعتبر مؤسسة □غيرة، ومن 100 إلى 499 عامل تعتبر مؤسسة متوسـ□ة، وأكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة[4].

(د) تعريف التشريع الجزائري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة إذ □ادقت على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، الذي يعتمد على ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال عدد العمال، الحصيلة السنوية لرقم الأعمال[5].

---

[1] Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p39 www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf

[2] سليمان نا □ر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسـ□ة بالصيغ المصرفية الإسلامية الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات 2 المستقبل، المركز الجامعي غرداية، 23 و24 فيفري-2011.

[3] محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات الت مويلية غير الرسمية ، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسـ□ة وتـ□وير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سـ□يف، أيام: - 25 28 ماي 2003 ، ص. 02.

[4] الزاهي أسبيرو، مداخلة بعنوان: أهمية وتـ□وير الصناعات الصغيرة والمتوسـ□ة ودعم التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسـ□ة في الجزائر ، الجزائر، جوان 2002 ،ص07.

[5] شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسـ□ة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008،2009، ص.07.

وتعرف المادة 04 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]، " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات: تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار وتستوفي معايير الإستقلالية".

وفضلا عن ذلك **تعرف المؤسسة المتوسطة** بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين (100) وخمسمائة (500) مليون دينار[2].

ويقصد بالمؤسسة الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تشغل بين 10 و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار[3].

وبالنسبة للمؤسسة المصغرة يقصد بها المؤسسة التي تشغل ما بين 01 و09 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من عشرين (20) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار[4].

وحرصا من المشرع الجزائري الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الثروة وخلق فرص العمل وعدم الإعتماد فقط على مداخيل المحروقات تم إلغاء القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 بموجب القانون رقم 17 -02 المؤرخ في 10 جانفي 2017[5] الذي أصبح يعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها" مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين(250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري ، تستوفي معيار الاستقلالية "[6].

وبالمقارنة بين التعريف السابق الوارد في القانون السابق رقم 01 -18 والتعريف الحالي الوارد في القانون رقم 17-02 يظهر جليا أنه تم الزيادة في معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية من جهة أخرى.

ونفس الأمر بالنسبة لتعريف **المؤسسة المتوسطة** الذي قام المشرع الجزائري في القانون رقم 17-02 برفع رقم الأعمال مابين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري وكذلك رفع مجموع الحصيلة السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري[7].

---

[1] القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج.ر، المؤرخة في 15ديسمبر 2001، العدد 77.

[2] أنظر المادة 05 من القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[3] أنظر المادة 06 من القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[4] أنظر المادة 07 من القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[5] المادة 38 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ج.ر المؤرخة في 11 جانفي 2017 ، العدد 02.

[6] أنظر المادة 05 من القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[7] أنظر المادة 08 من القانون رقم 17-02.

أما بالنسبة **للمؤسسة الصغيرة** فتم رفع رقم أعمالها على أن لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري وكذلك مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري[1].

أما بالنسبة **للمؤسسة المصغرة** والتي سماها المشرع الجزائري في القانون رقم 17-02 بالمؤسسة الصغيرة جدا فإن رقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، وكذلك بالنسبة لمجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري[2].

وتجدر الإشارة أن أكثر من نصف هاته المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات[3] بنسبة 53 % هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية كأهم قطاع في الوقت الحالي وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجال السكن و البنية التحتية.

وبعد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بودنا أن نتطرق إلى أهميتها ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني

يتجلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول عبر العالم لما لها من أهمية ودور في خلق الثروة واستحداث منا ب العمل، ونظرا لكون هذه المؤسسات تمتاز بعدة خصائص من بينها: سهولة التأسيس، واستقلالية الإدارة، ومرونتها، وارتفاع جودة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تلبي حاجات المستهلك النهائي وبالتالي تحقيق الرغبة المشروعة لديه نظرا لانتشارها في مختلف مناطق الوطن، فإن الحاجة إليها أ بحت أكثر من ضرورة على حساب المؤسسات والشركات الكبرى.

ومن أجل نجاعة هذه المؤسسات وفعاليتها في تنمية الإقتصاد الوطني أبرم القرض الشعبي الجزائري اتفاقية مع ندوق ضمان قروض الاستثمار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة تقضي بتعزيز و دعم آلية التمويل الموجه لهذا القطاع[4].

وفي نفس السياق أشار المدير العام للقرض الشعبي الجزائري إلى استحداث نوع من القروض الخا ة لدعم هذا النوع من المؤسسات بالتعاون مع البنك الدولي الذي سيتكفل بدعم هذه الآلية التمويلية لتطوير مردود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتعتبر هذه المؤسسات المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي في جميع دول العالم،[1] ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6 % من مجموع المؤسسات و في ألمانيا 90 % اليابان 99.3 % و في أوربا 99.8 %[2]. وفضلا عن عن ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر دورها في تنمية الإقتصاد الوطني عن طريق:

---

[1] أنظر المادة 09 من القانون رقم 17-02.

[2] أنظر المادة 10 من القانون رقم 17-02.

[3] تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات عدة أنشطة منها الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، خدمات الاستشارية المستودعات والمخازن المبردة، الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

[4] اتفاقية بين القرض الشعبي و صندوق ضمان الاستثمار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشار إليه في الموقع الإلكتروني: ‹ www.aps.dz économie.

* **خلق مناصب عمل**، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بأقل تكلفة مقارنة بتكلفة فرص العمل في المؤسسات الكبيرة.

* **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة كصنع مثلا الكمامات والألبسة الخاصة بالأطباء وآلات التنفس الإصطناعي وغيرها من وسائل الإنتاج الجديدة والمبتكرة، مما يساعد الإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار.

* **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى أي تعتبر مؤسسات مغذية ومكملة لها مما يحقق التكامل الإقتصادي.

* **المساهمة في زيادة الصادرات:** تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض فيه، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية[3].

* **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي:** يقصد بالناتج الوطني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد كثيرا على إنتاج السلع و / أو الخدمات التي ترفع الناتج المحلين وكذا الزيادة في القيمة المضافة.

وبالرغم من الدور الإيجابي والحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنها في الآونة الأخيرة تأثرت بشكل كبير بفعل جائحة كورنا التي كان لها الأثر السلبي على أداء ونشاط هذه المؤسسات الأمر الذي سنعالجه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تأثرت اقتصاديات معظم الدول بجائحة كورونا على غرار الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على **المدى القريب (المطلب الأول)** أو على **المدى البعيد (المطلب الثاني).**

المطلب الأول : انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب

إن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وبالتالي فإن هذه المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لاسيما في مجال البناء و الأشغال العمومية و الخدمات بصفة أكثر.

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لا سيما المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا

---

[1] تعتبر إيطاليا الدولة الأوربية الأبرز في هذا المجال انطلاقا من أن 98 % من الشركات الصناعية الإيطالية لا تحتاج لأكثر من 100عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الاقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجالات الصناعات الغذائية، المنسوجات، والسيراميك. أنظر آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 12-04-2010، جامعة الشلف، الجزائر، ص. 274.

[2] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص.57.

[3] سعود وسيلة، حوكمة كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص.73.

(كوفيد-19) ومكافحته[1]، فإن المؤسسات الإقتصادية العمومية والخا ة تحافظ على نسبة 50% من العمال من أجل موا لة النشاط التجاري، غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوس ة عن الإنتاج.

و أدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات وفضاء الترفيه والتسلية والعرض والم اعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا[2] إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوس ة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا، وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

وفضلا عن ذلك فإن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات بالجزائر رح قائلا:" أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية و اجتماعية عبة داعيا إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوروبا ما بعد كورونا.[3]

و بالرغم من توجيه الوزير الأول بالجزائر تعليماته إلى ضرورة الإبقاء على النشاط الاقتصادي مستمرا في ظل التقيد الصارم بتدابير الوقاية من الوباء، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوس ة تضررت كثيرا ولم تست ع مواجهة جائحة كورونا.

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرّر ق اع الخدمات الذي يعتبر ثالث ق اعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، الذي يشمل ق اع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها.

وبالنسبة لخدمات الم اعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة منها أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين الق اعات التي عرفت دمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية لا يمكن تداركها في الوقت الراهن، مع الإشارة أن الحكومة قرّرت تعليق نشاط المقاهي والم اعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء[4].

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي[5] إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوس ة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات الب الة، على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للق اع العام فإنهم لا يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدرتها على التحمل والإستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة.

وزيادة على ذلك فإن جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوس ة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة خا ة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرات التمويلية على غرار

---

[1] ج.ر المؤرخة في 24 مارس 2020، العدد 16، ص.9.

[2] أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته،ج.ر المؤرخة في 21 مارس 2020، العدد 15، ص.6.

[3] www.radioalgerie.dz تاريخ الزيارة 17-04-2020 الساعة 10.12

[4] أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

[5] يتمثل **الحجر المنزلي الجزئي** في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو مكان إقامتهم خلال الفترة و/أو الفترات الزمنية المقررة من طرف السل ات العمومية، أما **الحجر المنزلي الكامل** يتمثل في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو مكان إقامتهم خلال الفترة المعينة. أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 السالف الذكر.

مؤسسات الخدمات، بالإضافة إلى عجزها عن تسديد أجور العمال، وخلا ة القول أن آثار الأزمة وخيمة على هاته المؤسسات بصفة خا ة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، خا ة أمام انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية.

وللتخفيف من حدة أزمة جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والكبيرة حذر رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، من تأثيرات الوضعية الصعبة التي تواجهها مؤسسات الإنجاز في ق اع البناء وكذا المؤسسات التي تنشط في ناعة مواد البناء، أمام اجتياح وباء فيروس «كوفيد-19»، الذي جمد نشاطها وعمق من معاناتها[1]، مما أدى بالتسريح بالعمال، الأمر الذي نجم عنه الزيادة في معدل الب الة وكذا التقليص في عدد المؤسسات الناش ة في مجال البناء.

وفي ظل الأزمة الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوس ة ستنخفض قدراتها الذاتية على التوسع والإنتاج، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية و زيادة مسؤوليتها باستمرار ومت لباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والت ور التكنولوجي، مما يع ل قدراتها على التوسع والت ور[2].

المطلب الثاني : انعكاسات جائ ة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيـــــرة والمتوسطة على المدى البعيد

يتضح أن انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوس ة لا يقتصر أثره على المدى القريب وإنما يتعداه ليشمل المدى البعيد، وهو الأمر الذي نعالجه في هذه الم لب.

إن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوس ة على النحو التالي:

01- **معدلات الفشل العالية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوس ة هي أكثر عرضة للفشل أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة غيرة تقام 50%منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20%منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.[3]

وزيادة على ذلك فإن آثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحّة العالمية وتعداد الضحايا فحسب ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذّة في مجالات الصناعة والنقل شملت أيضًا ق اعات ناعية وخدماتية هامّة في العالم، مع توقّع تراجع نسبة النموّ العالمي لسنة 2020، إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الأخيرة.

وباتخاذ مجلس الوزراء الأخير، قرار بتخفيض فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار[4]، سيجعل الكثير من الشركات وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوس ة تُعاني من نقص في المادّة الأولية المستوردة ، مما سيؤدّي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوس ة على تسريح جزءٍ من اليد العاملة.

02- **مشكل تراجع عائدات النفط:** من سوء حظ المؤسسات الصغيرة والمتوس ة أنه إلى جانب آثار جائحة كورونا، التي تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات، ومعاناة العديد من المؤسسات الأخرى يضاف إليها تراجع عائدات النفط، التي

[1] جريدة الشعب السبت 14-03-2020 الموافق ل 19 رجب 1441، العدد 18201.

[2] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوس ة وسبل دعمها وتنميتها، المرجع السابق، ص.14.

[3] سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ال بعة الأولى، 2005 ، ص. 79.

[4] انعقد اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم 22-03-2020، وخلص إلى مجموعة من النقاط والتدابير الخا ة بكل ق اع. أنظر https:// www.radioalgerie.dz تاريخ الزيارة 22-03-2020.

أثرت على مداخيل الدولة الجزائرية من تصدير المحروقات، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية، وإذا استمر الوضع على حاله لمدة أطول، فإن النتائج السلبية ستكون وخيمة على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب تفعيل الأداء الاقتصادي مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، لكن من إيجابيات الأزمة أنها ستكون فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في النموذج الاقتصادي وكذا التخلص من الممارسات السيئة كالتبذير والاستهلاك المفرط، وكذا التحرير من الريع النفطي وبالتالي الانتقال إلى بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع مصادر الدخل وحماية الإنتاج الوطني واقتصاد المعرفة وتجسيد الإنتقال الطاقوي من أجل حماية الأجيال القادمة من التبعية النفطية والعيش بكرامة وهذا ما خلص إليه بيان مجلس الوزراء السالف الذكر[1].

وفي ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الانخفاض الحاد في النشاط التجاري، وكذا تفاقم أزمة السيولة النقدية بسبب تأخر الدولة وفروعها في تسوية الديون وأيضا الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية، وعدم احترام المهلة المحددة لدفع الرسوم الضريبية، شبه الضريبية والبنكية يضاف إليها عقوبة تسوية أجور العمال ومستحقاتهم.

و صرح رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين بشأن الوضع المتأزم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائلا: أن القطاع يشغّل ما لا يقل عن 1.3 مليون عامل ويوجد نحو 70 ألف مؤسسة كبيرة متوسطة و صغيرة، مبديا أسفه الشديد وامتعاضه، كون ما لا يقل عن نسبة 50٪ من هذه المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها في سنة 2019 وأضاف أنه إذا استمر الوضع لفترة طويلة فإن السوق ستفقد المزيد من المؤسسات.[2]

الخاتمة

إن جائحة كورونا كان لها انعكاسات سلبية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، كما أنه من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى عدة نتائج نبرزها كما يلي:

* إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا على غرار باقي القطاعات الأخرى.

* إن استمرار جائحة كورونا لفترة طويلة سيؤدي بلا شك إلى الزيادة في معدل البطالة بسبب تسريح العمال من وظائفهم وغلق العديد من المؤسسات والتوقف عن نشاطها.

* إن تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لموارد مالية محدودة جعلها - بسبب أزمة جائحة كورونا- غير قادرة على الصمود وأثبت فشلها في تسديد أجور العمال.

* إن تراجع عائدات النفط زاد من تأزم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب جائحة كورونا مما أدى بالكثير من المؤسسات إلى الغلق أو التوقف عن النشاط.

ومن أجل إثراء هذه الدراسة ارتأينا تقديم اقتراحات وتوصيات لعلها تكون كفيلة لإنعاش نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لها بمزاولة نشاطها من جديد من أجل تنمية الاقتصاد الوطني والحد من مشكل البطالة والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المؤرخ في 23-03-2020 أنظر: https:// www.radioalgerie.dz

[2] جريدة الشعب، الأحد 19-04-2020 الموافق ل 25 شعبان 1441،مقال بعنوان: الأزمة الإقتصادية و"كورونا "يهددان شركات البناء، العدد 18231، ص.08.

- تقديم مساعدات من طرف الدولة في شكل إعفاءات وتسهيلات جبائية، لتتفرغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع أجور العمال.
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من المحافظة على استمرارية النشاط و كذا التوظيف.
- تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة من تاريخ آجال حلول الإستحقاق إذا كانت في فترة جائحة كورونا مع إعفائهم من الفوائد.
- تأجيل دفع الرسوم المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والتعجيل بتقديم تعويضات الأجراء الذين فقدوا وظائفهم.